الأمم المتحدة S/PV.6905

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٠٥**

الثلاثاء، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أحمد	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	أذربيجان	السيد شريفوف
	الأرجنتين	السيدة بيرسوفال
	أستراليا	السيدة كينغ
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد شين دونغ إيك
	رواندا	السيد ندوهونغيرا
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكا
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في مالي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1321312 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنن وبوركينا فاسو وتشاد والسنغال وكوت ديفوار ومالي والنيجر ونيجيريا للاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، للاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): يجتمع المجلس اليوم إزاء منعطف حرج في الأزمة في مالي. فقد اندلع الصراع العسكري بشأن شمال مالي. وأشاد الأمين العام بفرنسا على قرارها الشجاع بنشر قوات للتصدي لتقدم مجموعات متطرفة جنوباً، الأمر الذي يبعث على الانزعاج. وهو يقدر كثيرا الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، بهدف تسريع نشر تلك القوات.

وكان الأمين العام واضحا في تعليماته التي تحث منظومة الأمم المتحدة على الإسهام على وجه السرعة، وفي إطار ولايات المنظمة وقدراتها، في حل الأزمة في مالي وفقا للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢).

ويسرني أن ينضم إليّ هنا اليوم الممثل الخاص للأمين العام، جنيت، الذي يعمل بلا كلل ويتعاون على نحو وثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية من أجل تسوية الحالة في مالي.

وإذ نركز اليوم على إيجاد الحلول للأزمة في مالي، فإن علينا ألا ننسى أن العوامل الكامنة وراء الانهيار المفاجئ لإحدى أكثر الديمقراطيات المتباهى بها في منطقة غرب أفريقيا قبل ١٠ أشهر، إلى جانب استيلاء المتطرفين على نصف البلد، عوامل عميقة. وليس من المحتمل أن تأتي الحلول بسرعة أو ببساطة. والمسار إلى الأمام محفوف بالمخاطر. ويعتمد نجاح المجتمع الدولي في مساعدة مالي على استعادة الديمقراطية، فضلا عن استعادة أراضيها بطريقة دائمة، على سعة رؤيته وشمول استجابته. ويجب أن يرافق العمليات العسكرية القوية تركيز بالقوة نفسها على التحديات السياسية في مالي. ويجب أن تنفذ تلك العمليات مع إيلاء الاهتمام الكامل لحقوق الإنسان والشواغل الإنسانية. وينبغي تعزيز العمليات باستراتيجيات تهدف إلى التصدي للعديد من التهديدات عبر الوطنية التي تجمع بين توليد التطرف وإضعاف الحوكمة ليس في مالي وحدها، بل في جميع أنحاء منطقة الساحل.

وكما يدرك أعضاء المجلس، فقد شهد تحرك القوات في شمال مالي تحولا كبيرا في الأيام القليلة الماضية. فقد كان لسقوط كونا في ١٠ كانون الثاني/يناير – بوصفه جزءا من محاولة واضحة من قبل المتطرفين ترمي إلى التوغل جنوبا نحو

باماكو – أثره فيتزايد شواغل مالي وأصدقائها، والتعجيل بالاستجابة الإقليمية والدولية للأزمة.

وقد ثبت أن لدى الجماعات المسلحة التي تحتل شمال مالي قدرات قوية، إذ أنها مجهزة ومدربة بشكل أفضل مما كان متوقعا في البداية. وقد تجلى ذلك واضحا في ١٤ كانون الثاني/يناير عندما فتحت القوى الراديكالية جبهة جديدة في ديابالي التي تقع على بعد ٣٥٠ كيلومترا فقط من باماكو. وقد صُدّ تقدم الجماعات المسلحة المتطرفة في شرق مالي، في حين أُبلغ عن فرار المقاتلين من تلك المناطق. ومع ذلك، يبدو أن عناصر مسلحة في المنطقة الغربية قد تقدمت صوب الحدود الموريتانية. وفي غضون ذلك تشير التقارير الأخيرة إلى أن مدينتي كونا وديابالي قد عادتا إلى سيطرة جيش مالي.

وأشارت مصادر عسكرية في باماكو إلى أن المتطرفين ينوون الاستيلاء على باماكو في إطار سعيهم لاستئناف الأعمال العدائية. وعليه، فإن خطر التوغل صوب المدن الجنوبية، وشن المزيد من الهجمات عليها من قبل تلك الجماعات، بما في ذلك باماكو، لا يزال كبيرا.

وفيما يتعلق بالتطورات في المنطقة دون الإقليمية المتصلة بمالي، فقد شن مقاتلو حركة بوكو حرام في ٢٠ كانون الثاني/يناير هجوما على القوات النيجيرية في الطريق المؤدي إلى مالي في شمال نيجيريا. وأسفر ذلك الهجوم عن مقتل ثلاثة جنود نيجيريين. وقد تكون لدى الدول الأعضاء القادرة على الوصول إلى المعلومات الاستخباراتية والتقارير الأخرى غير المتوفرة لنا معلومات إضافية بشأن الحالة في مالي وفي المنطقة. ونرحب بأي معلومات يمكن تقاسمها معنا.

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤتمر قمة استثنائيا في أبيدجان لاستعراض آخر التطورات في مالي، وخاصة ما يتعلق بطرائق نشر قوات أفريقية على وجه السرعة. وأقر مؤتمر القمة تعيين قائد عسكري لبعثة الدعم الدولية، ودعا جميع البلدان المساهمة بقوات إلى توفير وحداتها على الفور، فضلا عن الإذن لوحدات بعثة الدعم بالمشاركة في العمليات بوحداتها. ودعا المؤتمر الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم اللوجستي والمالي اللازم لنشر البعثة فورا. ودعا مؤتمر القمة أيضا حكومة مالي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية إلى إنشاء مقر فعال للبعثة من أجل تيسير جهود التنسيق والنشر، وإنشاء آلية تنسيق مشتركة بشأن القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) بهدف تيسير إجراء مشاورات منتظمة فيما يتعلق بالقيادة السياسية وتعبئة الموارد وإنفاقها، علاوة على أنشطة الإبلاغ والرصد والتقييم.

وقد بدأ نشر قوات البعثة وضباط أركانها العسكريين في مقر القيادة في ١٨ كانون الثاني/يناير. ونشر اعتبارا من ٢٠ كانون الثاني/يناير ٨٥٥ جنديا من بنن وتوغو والسنغال ونيجيريا، إلى جانب نشر كتيبة نيجيرية كاملة على الحدود مع مالي. وهناك اتفاق عام بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في باماكو على أن عدد أفراد البعثة المتوخى والبالغ ٣ ٣٠٠ فرد بحاجة إلى زيادة إن كان للبعثة أن تشارك بشكل فعال في العمليات الهجومية، وتسهم في تعزيز حماية القوة.

وقد ساعد نشر قائد القوة وإنشاء مقر قيادة القوة على تهيئة الظروف الملائمة لجهود التخطيط، بدعم من المخططين الذين وفرهم الشركاء الدوليون. وتوفر عملية التخطيط أيضا فرصة لاستعراض وتنقيح متطلبات قوات البعثة، وهياكل القيادة والسيطرة، وآليات الاتصال والمسائل الهامة الأخرى حسب الاقتضاء.

وفي ٢١ يناير زار رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس لجنة رؤساء أركان الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية باماكو. وعقد كلاهما اجتماعا مع قائد قوة بعثة الدعم والضباط الآخرين، فضلا عن زيارة قوات البعثة الموجودة في الميدان بالفعل إلى جانب القوات الفرنسية. واجتمعا أيضا مع

كبار الضباط التشاديين بهدف مناقشة نشر قوة تشادية قوامها ٢ ٠٠٠ جندي والتنسيق بينها وقوات بعثة الدعم.

ونظرا لتسارع نشر قوات بعثة الدعم، فإن هناك حاجة ملحة إلى توفير المعدات الضرورية والدعم اللوجستي وغيرها للقوات. ووفقا للفقرة ١١ من القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) فإن الأمم المتحدة تقدم الدعم إلى مقر بعثة الدعم فيتخطيط الأنشطة، بما في ذلك تقييم معدات الوحدات واستعدادها التعبوي. وتواجه البعثة حاليا العديد من الثغرات الحرجة، بما في ذلك النقص في قدرات الاتصالات والنقل الجوي والقدرات الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من المتوقع ألا تتوفر للوحدات التي تم نشرها سوى قدرات محدودة للغاية فيما يتعلق باكتفائها الذاتي . وتواجه قوات الدفاع والأمن في مالي أيضا نقصا في القدرات يقتضي اهتماما فوريا.

ويواصل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية العمل على استكمال قائمة شاملة بالاحتياجات ذات الأولوية، في حين أشار وزير الدفاع في مالي إلى أن قائمة شاملة باحتياجات قوات الدفاع والأمن في مالي قد قدمت بالفعل إلى الرئيس المؤقت تراوري. وسترشد هذه المعلومات مؤتمر المانحين الذي دعا الاتحاد الأفريقي إلى عقده في أديس أبابا في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

وفي تطور محمود أنشأ الاتحاد الأوروبي في ١٧ كانون الثاني/يناير بعثة معنية بسياسة الأمن والدفاع المشتركة برئاسة العميد فرانسوا ليكوانتر، من فرنسا. ويتوقع أن تنشر البعثة في الميدان بحلول منتصف شباط/فبراير بهدف دعم تدريب وإعادة تنظيم القوات المسلحة المالية. غير أن البعثة لن تشارك في العمليات القتالية.

وعلى نحو ما ذكر في الرسالة التي وجهها إلى مجلس الأمن، يلتزم الأمين العام التزاما ثابتا باستخدام الأدوات المتاحة للأمم المتحدة، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن، للمساعدة في معالجة الأزمة في مالي وتعزيز تنفيذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢).

وتحدد الرسالة عدة خيارات لكي ينظر فيها مجلس الأمن، وتحدد أيضا عدة شواغل في ما يتعلق بالقدرات وحقوق الإنسان وسلامة وأمن موظفي ومرافق الأمم المتحدة. والأمين العام واثق من أن أعضاء مجلس الأمن، في ممارسة مسؤوليته لمناقشة، وربما الإذن باستخدام أصول الأمم المتحدة، سينظرون بعناية في كل من مقترحاته وشواغله. وتتمثل الخيارات المقترحة في رسالته فيما يلي،

يتمثل أحد الخيارات في أن يقدم كل الدعم اللوجستي لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية من خلال القنوات الثنائية. ويمكن تمويل هذا الخيار عن طريق قناة ثنائية واحدة أو مزيج من القنوات الثنائية، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني أو الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

أما الخيار الثاني فيتمثل في أن تقدم الأمم المتحدة مجموعة عناصر الدعم اللوجستي إلى البعثة في جميع مراحل عملياتها. وبالنظر إلى أن الصيغة النهائية لمفهوم عمليات البعثة قيد الإعداد، ليس من الممكن حاليا وضع خطة مفصلة لمجموعة عناصر الدعم هذه. ومع ذلك، قامت الأمانة العامة، بناء على طلب المجلس، بوضع تخطيط إضافي لمجموعة من عناصر الدعم اللوجستي. وترد عناصر مجموعة الدعم المحتمل المقدم من الأمم المتحدة للبعثة في مرفق الرسالة التي وجهها الأمين العام. وسيمول هذا الخيار عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

أما الخيار الثالث فيتمثل في تقديم الشركاء الثنائيين للدعم اللوجستي للبعثة أثناء المرحلة القتالية من العمليات، وأن تقدم الأمم المتحدة الدعم خلال مرحلتي النشر وتثبيت الاستقرار. ومن شأن هذا الخيار أن يقلل إلى حد كبير من بعض المخاطر التي تتعرض لها المنظمة والموظفين المرتبطين بالخيار الثاني.

وفي غضون ذلك، وصل الفريق الممهد لإنشاء وجود الأمم المتحدة المتعدد الاختصاصات في مالي إلى باماكو خلال عطلة نهاية الأسبوع واستأنف الاتصالات مع أصحاب المصلحة

لمواصلة المناقشات بشأن تنفيذ جميع جوانب القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، بما في ذلك العمليتين السياسية والأمنية. ويوجد رئيس فريق الأمم المتحدة في باماكو، السيد جواو هونوانا، في الميدان بالفعل وبدأ المناقشات مع الشركاء الماليين بشأن خريطة الطريق الانتقالية، بما في ذلك في ما يتعلق بالمصالحة.

وشدد، في اجتماعاته مع السلطات المالية، على ضرورة المضي في المسارين السياسي والعسكري معا، وعلى الحاجة إلى رؤية واضحة من جانب السلطات المالية بشأن ما ينبغي عمله، ويمكن حشد الدعم الدولي حوله للمضي قدما بالعملية الانتقالية. وأثار أيضا مسألة الحاجة إلى زيادة الوعي بمخاطر التوترات العرقية والأعمال الانتقامية في مالي. وفي هذا الصدد، أشير مرة أخرى إلى أن المكتب المتعدد التخصصات يشمل خبرات في مجال حقوق الإنسان.

وقد أعربت حكومة مالي عن موافقتها التامة على ضرورة تطور العمليتين العسكرية والسياسية بشكل مشترك، وأبلغت فريق الأمم المتحدة بأنها تتحرك بسرعة في عملية تشاور شاملة مع الأطراف الفاعلة المدنية والسياسية بشأن خريطة الطريق الانتقالية، قبل تقديمها خلال أسبوعين أو ثلاثة أسابيع إلى الجمعية الوطنية للموافقة عليها. كما كررت الحكومة المالية الإعراب عن رغبتها في وجود مستقل وبسيط للأمم المتحدة في باماكو، يشمل المحاورين الذين يمكنهم تبادل الآراء معهم صراحة والاعتماد عليهم في الحصول على المشورة. وأشارت السلطات أيضا إلى أن مالي بحاجة إلى عملية مصالحة أوسع نطاقا، لا يمكن الاضطلاع بها إلا بعد إعادة بسط سلطة الدولة وسيطرتها في الشمال. وفي ما يتعلق بالانتخابات – وهي عنصر أساسي في العملية السياسية – يرى المسؤولون الماليون أنه يتعين إجراء الانتخابات بمجرد أن تعود المواقع الشمالية الهامة إلى سيطرة الحكومة.

وواصل الممثل الخاص للأمين العام جنيت الانخراط مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية لحشد الدعم من أجل تنفيذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، اجتمع في باماكو مع الرئيس ديونكوندا تراوري، وأبرز أهمية العملية السياسية. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، حضر اجتماع مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان، وفي ١٩ كانون الثاني/يناير شارك السيد جنيت في مؤتمر قمة رؤساء الدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقدم توضيحات بشأن دور الأمم المتحدة في دعم النشر الفوري لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، بناء على طلب من رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الأمين العام المؤرخ في ١٧ كانون الثاني/يناير.

هناك قلق شديد إزاء رفاه السكان في شمال البلد، حيث وصلت بالفعل معدلات سوء التغذية إلى عتبة الطوارئ قبل استئناف الصراع. وأجبر انعدام الأمن العديد من الجهات الفاعلة الإنسانية على تقليص الوجود المحدود أصلا، أو في بعض الحالات على الجلاء عن المنطقة. ويشير العدد القليل من المنظمات غير الحكومية التي لا تزال نشطة في شمال مالي إلى تزايد عزلة المنطقة، مع قطع طرق الإمداد الرئيسية من الجنوب والجزائر. وتزيد العزلة من تفاقم النقص في الأغذية وغيرها من السلع، إذ يؤثر بالفعل نقص الوقود على عمل المستشفيات وشبكات إمدادات المياه الحضرية.

وعلى الرغم من البيئة الصعبة، تعمل الأمم المتحدة وشركاؤها على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا. يقوم برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بتوزيع الغذاء على ٠٠٠ ١٢ شخص من الأشخاص المشردين داخليا في باماكو. وتعمل اليونيسيف حاليا مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية لتوفير وتوزيع أقراص تنقية المياه في غاو بعد أن استولت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا على الوقود المستخدم في

شبكة توزيع المياه. كما يستعد برنامج الأغذية العالمي للبدء في أقرب وقت ممكن في إيصال الأغذية إلى مناطق تمبكتو وغاو وكيدال الشمالية الثلاث، فضلا عن تقديم المساعدة الغذائية إلى ٠٠٠ ٢٢ و ٠٠٠ ٣٢ من المشردين داخليا في منطقتي موبتي وسيغو، على التوالي.

وهناك أيضا شواغل متزايدة في ما يتعلق بالحماية، في ظل ورود تقارير عن شن هجمات انتقامية ضد السكان المدنيين الطوارق والعرب واستمرار الادعاءات المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدام العنف الجنسي بوصفه أداة من أدوات الحرب. وفي الوقت نفسه، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية، في ١٦ كانون الثاني/يناير، فتح باب التحقيق في جرائم حرب يزعم ارتكابها في أراضي مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وتبرز الحالة الحاجة إلى كفالة تجنب أطراف الصراع لتجنب إيذاء المدنيين والامتثال للقانون الإنساني الدولي والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تيسير المرور السريع ودون عائق لشحنات ومعدات الإغاثة والعاملين الغوثيين. وفي هذا الصدد، تنطبق سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان على أي دعم تقدمه الأمم المتحدة للعمليات العسكرية التي يجري القيام بها. وتحدد هذه السياسة مجموعة من المبادئ لأي كيان من كيانات الأمم المتحدة ينوي تقديم الدعم إلى قوة أمنية غير تابعة للأمم المتحدة أو يشارك في تقديمه. وتشمل العناصر الرئيسية تقييما للمخاطر والشفافية مع الكيانات التي تتلقى إطار فعالا للتنفيذ.

وعلى مدى ١٠ أشهر حتى الآن، شهد العالم في حالة من الرعب الناس في شمال مالي تتعرض إلى وحشية تكاد لا توصف على أيدي المتطرفين والإرهابيين.

وأصيب أصدقاء الشعب المالي في المنطقة وما وراءها بالصدمة جراء الانهيار المفاجئ للنظام الدستوري في مالي، وتهديد السلامة الإقليمية لمالي ووحدتها، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. وناقش المجلس، مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أفضل السبل لمساعدة شعب مالي على التصدي للمجموعة الكاملة من التحديات الشديدة السياسية، والأمنية، والإنسانية، وحقوق الإنسان التي يواجهها. ومثلما ناقشنا من قبل، فإن مشاكل مالي تحتاج أيضا الى أن يجري تناولها في سياق منطقة الساحل بنطاقها الاوسع، لأننا لا يمكن أن نتوقع التخفيف من حدة الأزمة في منطقة الساحل التي يمكن أن تمتد، وقد حدث ذلك في الواقع، إلى البلدان المجاورة دون التزامن مع تحسين الحالة في مالي.

وفي الأسابيع الأخيرة، أثبت القادة الافارقة والدوليون من خلال أعمالهم، بمن فيهم أعضاء المجلس، تصميمهم على مساعدة مالي شعبا ومؤسسات. ونحن نرحب بالرسالة الواضحة والموحدة التي سمعناها من أعضاء المجلس وغيرهم مفادها أنه يجب على المسارين العسكري والسياسي أن يمضيا جنبا الى جنب، مع إيلاء كامل الاهتمام للحالة الإنسانية وحقوق الإنسان.

ونحن نوافق تماما على أن العمليات العسكرية الحالية ينبغي أن تجري في إطار عملية سياسية لكفالة استدامة السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية. وبالمثل، ينبغي للعمليات العسكرية الجارية أن توفر الحيز السياسي اللازم للمفاوضات بين الحكومة والجماعات التي تنبذ العنف وتنأى بنفسها عن الشبكات الإرهابية. وستواصل الأمم المتحدة إقناع القادة الماليين بضرورة أن يوافقوا بسرعة على خارطة طريق انتقالية لاستعادة النظام الدستوري على نحو فعال. ونحث الآخرين على تعزيز تلك الرسالة، لأن الاعتماد على النهج العسكري لوحده لن يسمح بالتوصل الى حل دائم لمالي.

وسيكون الأمين العام وغيره من كبار المسؤولين موجودين في أديس أبابا نهاية الأسبوع لحضور مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وسوف يوفر مؤتمر القمة فرصا إضافية لإجراء مناقشات بين

مسؤولي الأمم المتحدة وشركائنا الأفارقة والدوليين بخصوص كيفية مساعدتنا الجماعية للشعب المالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد ضو (مالي) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، وفد مالي مسرور لرؤيتكم تترأسون أعمال المجلس في شهر كانون الثاني/يناير، ويتمنى لكم كل النجاح في الوفاء بولايتكم. ونود أن نشيد اشادة حارة ببلدكم العظيم، باكستان، وبمساهمته التي لا تقدر بثمن لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على تضامنهم والتزامهم، والوقوف الى جانب مالي شعبا وحكومة خلال هذا الوقت العصيب.

في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، الذي يأذن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، بغية مساعدة قوات الدفاع والأمن المالية على تحرير الجزء الجنوبي من الاراضي الوطنية، التي تقع تحت سيطرة المتطرفين المسلحين والجماعات الإرهابية – حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين وحلفاؤهم.

في ذلك الوقت، كررت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي التزام حكومة مالي بالتعاون الكامل مع مجلس الأمن، والتقيد بالتزاماته الواردة في القرار، بما في ذلك اجراء محادثات، عن طريق الميسّر التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع جماعات المتمردين الماليين بهدف حثهم على قطع جميع العلاقات مع الإرهابيين، وعلى الاعتراف بوحدة وسيادة الأراضي الوطنية، فضلا عن الطابع الجمهوري والعلماني لدولة مالي.

واستهزاء بالقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) نصا وروحا، وبالقانون الدولي، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان الأساسية، فإن جماعات الإرهابيين والمتطرفين، وكذلك الحركات الوحدوية والشبكات الإجرامية، تواصل تحديها للمجتمع الدولي. ولقد قال بحق رئيس مالي المؤقت، السيد ديونكوندا تراوري، في خطابه إلى الأمة بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير الماضي، إن

”أولئك الذين يحتلون قاو وتمبكتو وكيدال والذين يلحقون المعاناة الرهيبة بالسكان المحليين اداروا آذانا صماء لطلبنا بإجراء الحوار. إنهم يريدون توسيع أنشطتهم الإجرامية لتشمل جميع أنحاء بلدنا. وقد أثبتوا ذلك بمهاجمة المراكز التي تتواجد فيها قواتنا الدفاعية والأمنية في كونا، بمنطقة موبتي“.

إن السلطات العليا في مالي دعت دون كلل إلى إيجاد حل سياسي وبذلت جهودا دؤوبة لتحقيق السلام الدائم. لكن الجهاديين المتطرفين والمجرمين من جميع المشارب اختاروا للأسف العدوان المسلح بدافع الحقد والظلامية، والاستيلاء على المزيد من الأراضي، وانتهاج سياسة الأرض المحروقة والإخضاع بغية الوفاء بأهدافهم المؤسفة.

ونظرا لهذا الوضع الحرج، أصدر رئيس الجمهورية المؤقت أمرا يقضي بالتعبئة العامة، وفرض حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد. بالاضافة إلى ذلك، وبصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، طلب الدعم العسكري من فرنسا وحصل عليه في إطار القانون الدولي، لوقف زحف الإرهابيين الذين يهددون ليس مالي فحسب، ولكن أيضا بلدان أخرى في منطقة الساحل والصحراء.

واسمحوا لي، نيابة عن حكومة مالي، أن اشيد اشادة حارة بفرنسا وشعبها ورئيسها، السيد فرانسوا هولاند، الذي بعد تقييمه للتهديد الذي يشكله زحف الجماعات الإرهابية المتجهة

جنوبا، لبى على الفور طلب الرئيس المالي، مما أمكن من إنقاذ مالي كدولة وإعادة الأمل إلى الشعب والجيش في مالي.

إن الأوساط السياسية في مالي، والمجتمع المدني، وزعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، فضلا عن الشباب، إدراكا منهم لخطورة الوضع وتصميما منهم على منتهى التضحية في سبيل الدفاع عن وطنهم، التفوا بقلب واحد حول الرئيس ومؤسسات الجمهورية، بغية دعم الجيش المالي في مكافحة الإرهابيين، وقوات المتمردين، ومهربي المخدرات.

وفيما يجتمع مجلس الأمن الآن، يستمر القتال على مختلف الجبهات. ويواصل الجيش المالي والقوات الفرنسية التقدم معا.

إن تضحية قائد الطائرة العمودية الفيتنامي، دامين أبواتيه، الذي قضى في ميدان الشرف في اليوم الأول من الهجوم الفرنسي على المتمردين في منطقة كونا لم تذهب سدى. إن مالي تقف اجلالا واكبارا حدادا على روح ذلك المقاتل الصنديد وجميع شهداء الجيش المالي الذين ضحوا بدمائهم لكي تنتصر القيم الرفيعة للكرامة الانسانية، والحرية وحقوق الانسان. إن افكارنا موجهة أيضا نحو الشعوب المقهورة في الشمال، ومئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين في البلدان المجاورة. لقد حان الوقت لتحرير منطقة شمال مالي. وقد تمت استعادت بلدات كونا وجبالي ودوينتزا، وهذه البلدات تخضع بالكامل حاليا لسيطرة جيش مالي المدعوم بالقوات الفرنسية.

وبينما نشيد بالمجلس على التزامه بالإجماع ودعمه للعمل الفرنسي في مالي، أود باسم حكومة بلادي أن اوجه نداء رسميا للمجتمع الدولي وجميع البلدان الصديقة وجميع الشركاء أناشد فيه المساعدة في حشد الموارد المالية اللازمة للنشر الفوري لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي.

وكما قال من فوره السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، فإن اجتماعا استثنائيا لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، شمل ايضا عدة بلدان ومنظمات أخرى، عُقد في ١٩ كانون الثاني/يناير في ابيجان للنظر في نشر البعثة. وسيقوم قريبا زميلي، السفير غوسوفو بامبا، الممثل الدائم لكوت ديفوار، باسم الرئيس الحالي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بإبلاغ المجلس قريبا عن القمة وسوف يبلغه عن استنتاجاته.

في الوقت نفسه، أود من جانبي أن اعرب عن شكر مالي الحار حكومة وشعبا للجماعة الاقتصادية وأن اشيد بالسرعة التي قدمت فيها البلدان الأعضاء في المنظمة وتشاد قواتها للنشر المبكر في مالي. لقد ارسلت جميع تلك البلدان أفرقة متقدمة للتحضير لنشر وحداتها في الايام المقبلة.

أما فيما يتعلق بالنشر السريع لقوات بعثة الدعم الدولية في مالي، وبالنظر إلى الصعوبات التي تواجها البلدان المساهمة بقوات، أود مرة أخرى أن أشدد على سرعة تقديم الدعم اللوجستي الدولي الى البعثة. وفي ذلك الصدد يسرني أن أنقل إلى المجلس الطلب الذي تقدم به إلى الأمم المتحدة رؤوسا دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل العمل فورا على تقديم الفوري الدعم اللوجستي والمالي اللازم لنشر البعثة. أود أيضا أن أحض المجتمع الدولي بأسره على المشاركة في مؤتمر المانحين المزمع عقده بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا بشأن تعبئة الموارد المالية واللوجستية والمادية من اجل نشر البعثة. إن هذه التعبئة العامة والتي نأمل كل الأمل بأن يحضرها الأمين العام بان كي – مون، سوف تبين مرة أخرى أن ما يتأرجح في كفة الميزان اليوم ما هو إلا الدفاع عن الحرية والديمقراطية.

وبالتأكيد أن التدخل العسكري في مالي لمكافحة المجموعة الارهابية ومجموعة المتمردين سوف يعزز من العملية السياسية

المفضية إلى تطبيع الحالة. ويسرني أن أذكر بأن حكومة مالي تعمل بهمة حاليا على التحقيق الفوري لهدفي الانتقال الرئيسيين، الا وهما استعادة السلامة الإقليمية وتنظيم انتخابات حرة وشفافة وموثوقة للانتهاء من عملية الانتقال وتوفير المؤسسات المشروعة للبلد، وفقا لروح القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢).

وفي ذلك الصدد، عُقد اجتماع بين حكومة مالي وشركائها التقنيين والماليين بالأمس ٢١ كانون الثاني/يناير للنظر في توصيات واستنتاجات وضعتها بعثة تقييم متعددة التخصصات تابعة للأمم المتحدة بشأن الاحتياجات الانتخابية الخاصة بمالي، حيث قامت تلك البعثة بزيارة إلى البلد في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وفي الختام، اود أن انقل تقدير وامتنان السلطات في مالي إلى الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وشركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، والبلدان المجاورة وجميع بلدان المنطقة على الدعم القاطع خلال هذه الاوقات العصيبة التي تمر بها بلدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيتيم أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): اود أن ابدأ كلمتي بتهنئة بلدكم يا سيادة الرئيس على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، مطلع العام الجديد. أود أيضا أن انقل اليكم، ومن خلالكم، الى جميع أعضاء المجلس تقدير لجنة الاتحاد الافريقي على اتاحة هذه الفرصة للمساهمة في هذه الاحاطة الاعلامية الهامة والحسنة التوقيت بشأن الحالة في مالي. ونحن واثقون بأن مناقشاتنا اليوم سوف تضفي زخما قويا على المشاركات الرفيعة المستوى التي ستعقد على هامش القمة التي سيعقدها الاتحاد الافريقي، بما في ذلك مؤتمر المانحين المقرر في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

(تكلم بالفرنسية)

قبل أن اتطرف إلى الحالة في مالي، اود أن أودي واجبا مؤلما يتمثل في تقديم تعازي إلى الجزائر حكومة وشعبا وجميع الحكومات والشعوب التي كان مواطنوها ضحايا العمل البربري الذي ارتكبه الارهابيون خلال عملية أخذ الرهائن في اميناس. وقد أدانت مفوضية الاتحاد الافريقي بأقوى العبارات ذلك العمل الكريه في البيان الذي صدر في أديس أبابا.

(تكلم بالإنكليزية)

إنني إذ انتقل إلى الحالة في مالي، في اعقاب اتخاذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، فإن جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي تنصب على المساعدة في تهيئة الظروف السياسية اللازمة، داخليا في مالي وضمن المنطقة، ممن أجل التنفيذ الفعال لذلك القرار، بالتشاور الوثيق والتنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسلطات المالية والأمم المتحدة، كما تم الاتفاق عليه في المفهوم الاستراتيجي لحل الازمة في مالي.

إن تجدد الهجمات من قبل المجموعات الإرهابية والاجرامية المسلحة في شمال مالي في وقت مبكر من هذا الشهر الذي أسفر عن الاستيلاء على كونا والتقدم فيما بعد نحو سفاري، كان دليلا واضحا على التدهور السريع في الحالة الأمنية في شمال مالي. وتلك الهجمات ليست لها أثار بعيدة الأثر على السلامة الإقليمية لمالي وبلدان المنطقة فحسب، بل إنها أيضا تنطوي على مخاطر أمنية محتملة على افريقيا والعالم بأسره.

إن هذه التطورات تبرز أهمية الاسراع في نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في مالي بقيادة أفريقية، وقد أذن بها المجلس بموجب القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). تلك الحالة الجديدة تعزز التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (S/2012/894) أي أن بعثة الدعم الدولي في مالي والقوات المالية بحاجة إلى القدرات

المطلوبة للاضطلاع بالعمليات ضد المجموعات الارهابية والمنتسبين إليها في شمال مالي.

وذلك سيتطلب أن يوفر الشركاء الدوليون دعما كبيرا في الوقت المناسب وبصورة منسقة جيدا، بما في ذلك المعدات العامة والمتخصصة والخدمات اللوجستية والتمويل. ولذلك، نحيط علما باهتمام بالمعلومات التي قدمها الأمين العام في إحاطته الإعلامية صباح اليوم عن رسالته المحالة إلى مجلس الأمن، على النحو المطلوب في القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، والتي تتضمن خيارات لتقديم حزمة دعم لوجستي تمولها التبرعات والأمم المتحدة إلى بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. ونتطلع إلى رد فعل المجلس، مع مراعاة شواغل أفريقيا كما بينها السيد فيلتمان الذي نشكره على إحاطته الإعلامية المفصلة للغاية.

وقد أدان الاتحاد الأفريقي بشدة، من جانبه، عبر رئيسة المفوضية السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، الهجمات الجديدة التي شنتها الجماعات الإرهابية والإجرامية المسلحة في شمال مالي ودعا جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تقديم ما يلزم من دعم لوجستي ومالي ودعم لبناء القدرات لقوات الدفاع والأمن في مالي وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ونود أن نشكر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعهدت حتى الآن بالمساهمة بقوات في قوة الدعم الدولية وتلك التي تفكر في القيام بذلك، وكذلك الشركاء الآخرين على توفير الدعم اللوجستي والمالي. وفي بيان صحفي صادر بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير، أعرب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن تقديره للمساعدة التي قدمتها فرنسا بناء على طلب من سلطات مالي وفي إطار قرار مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٣).

وعقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية اجتماعا تنسيقيا في أديس أبابا في ١٦ كانون الثاني/يناير في إطار جهودهما الرامية إلى تسريع نشر قوة الدعم الدولية ومساعدة مالي على استعادة وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية وتيسير استعادة النظام الدستوري في البلد فعليا. وركزت المناقشات على المجالات التالية: طرائق الإسراع بالتنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٢)؛ ومسائل القيادة والمراقبة ذات الصلة بقوة الدعم الدولية، بما في ذلك أفضل السبل لسرعة تفعيل وتعزيز قيادة ومراقبة البعثة استنادا إلى مفهوم العمليات المتوائم الذي أعدته الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي وأفضل الممارسات من العمليات التي قادها الاتحاد الأفريقي مؤخرا؛ وتشكيل القوات والتمويل.

ووافق المجتمعون على تشكيل فرقة عمل متكاملة معنية بمالي في مقر الاتحاد الافريقي، تتألف من خبراء من الاتحاد والجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة، بما في ذلك ممثلون لأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين، لتوفير التوجيه الاستراتيجي والمشورة لقوة الدعم الدولية. واتفق المجتمعون أيضا على جلب مساهمات إضافية بقوات في البعثة من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

كما اتفق المجتمعون على عقد مؤتمر للمانحين في ٢٩ كانون الثاني/يناير، وفقا لما قرره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهو ما أيده مجلس الأمن في القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) في أعقاب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. ومن المتوقع أن يحشد المؤتمر الموارد والدعم الآخر اللازم لقوات الدفاع والأمن في مالي، وكذلك لبعثة الدعم الدولية. وستجتمع رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لمواصلة النظر في المسائل ذات الصلة بنشر بعثة الدعم وتنفيذ الجوانب الأخرى للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢).

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على الالتزام الذي قطعه كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية في اجتماعهما التنسيقي بألا يدخرا وسعا لنشر وتفعيل بعثة الدعم الدولية على وجه السرعة، وكذلك بتوفير الدعم اللازم، بالتشاور مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، في العملية التي تهدف إلى الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري في مالي. والتدابير الملموسة التي اتخذها رؤساء دول وحكومات الجماعة خلال مؤتمر القمة الذي عقد في ١٩ كانون الثاني/يناير في أبيدجان توفر استجابة فورية للحالة الملحة الراهنة في مالي.

ونود أيضا أن نؤكد تضامن الاتحاد الافريقي الكامل مع مالي، وكذلك دعمنا الكامل للسلطات الانتقالية في مالي متمثلة في الرئيس المؤقت ديونكوندا تراوري ورئيس وزرائه ديانغو سيسوكو.

وأخيرا، نود أن نناشد جميع الشركاء المشاركة بنشاط في مؤتمر المانحين القادم الذي سيعقد في أديس أبابا والمساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني المقترح. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر النداء الذي وجهه الاتحاد الأفريقي من أجل مواصلة وتسريع الجهود الرامية إلى تأمين تمويل من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

بداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات بشأن الوضع الراهن في مالي. وأود أيضا أن أشكر السفير عمر داو، الممثل الدائم لمالي، على بيانه وكذلك السفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، على مداخلته التي تؤيدها الجماعة الاقتصادية تأييدا تاما.

وقبل تناول ما ذكره السفير تيتي أنطونيو للتو، أود، نيابة عن الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، أن أشيد بذكرى ضحايا الأحداث المأساوية التي وقعت في محطة غاز عين أمناس في الجزائر. وقد خلفت الأحداث ضحايا من جنسيات عدة. وهذه الأحداث تذكر العالم بأسره مرة أخرى بالوحشية والهمجية اللتين يظهرهما الإرهابيون باستمرار.

وهذه الأحداث المأساوية تؤكد، إذا ما كان ثمة حاجة إلى مزيد من التأكيد، على أن الإرهاب يشكل تهديدا عالميا. والتصدي لها بفعالية سيتطلب تعزيز التضامن الدولي. وتدخل القوات الفرنسية، بناء على طلب السلطات الشرعية في مالي، لمساعدة القوات المسلحة في صد هجوم الجماعات الإرهابية يؤكد على الحاجة الملحة إلى هذا التضامن الدولي.

كما كان ذلك فحوى الرسالة التي بعث بها الرئيس الحسن واتارا، رئيس الجماعة الاقتصادية، خلال الدورة الاستثنائية لهيئة رؤساء الدول والحكومات التابعة للجماعة المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير في أبيدجان، عندما قال

”لقد حان الوقت لالتزام أوسع نطاقا ... لإظهار المزيد من التضامن مع فرنسا وأفريقيا“.

ومن الملائم أن أعرب عن خالص امتناننا لفرنسا لقيادتها في التعامل مع الأزمة في مالي ولحكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا وبلجيكا والدانمرك وروسيا وإسبانيا وبلدان أخرى كثيرة لمختلف أشكال الدعم الذي تقدمه في العمليات الجارية في مالي. ونرحب بالمشاركة الكبيرة للاتحاد الأوروبي أيضا، والذي أكد في ختام اجتماعه المعقود في ١٧ كانون الثاني/يناير التزامه بتوفير التدريب للقوات المسلحة في مالي. وفي نفس السياق، نود أن نشكر

البلدان المجاورة في منطقتي الساحل والمغرب العربي على تعاونها المخلص في هذه العملية. وندعوها إلى مواصلة التعاون لتحسين الأمن في المنطقة بأسرها.

وقد اتخذ مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية قرارات هامة في سياق القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢).

وتتعلق تلك القرارات بأساليب محددة وفورية لزيادة نشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، نظرا لتدهور الحالة الأمنية في مالي والبلدان المجاورة. وفي ذلك الصدد، كما قال السيد فيلتمان، تمت الموافقة على تعيين كل من اللواء شيهو عثمان عبد القادر من نيجيريا والعميد ياي غاربا من النيجر، في منصبي قائد القوة ونائب قائد القوة تباعا.

و قررت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إنشاء آلية تنسيق مشتركة لتنفيذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) بغية تيسير إجراء مشاورات منتظمة بشأن القيادة السياسية، وتعبئة الموارد والمساءلة، فضلا عن رصد وتقييم النفقات. وتقرر أيضا أن يجري طلب إمدادات لوجستية ودعم مالي من الأمم المتحدة لنشر البعثة، في انتظار قرار المجلس بشأن الدعم اللوجستي المطلوب في القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، ونظرا لتطور الأحداث الميدانية في مالي، الذي استدعى النشر السريع للبعثة. كما تم تكليف رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لعقد مؤتمر المانحين المقرر في ٢٩ كانون الثاني/يناير، وذلك بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، من أجل تعبئة الموارد المالية واللوجستية والمادية لنشر البعثة.

فيما يتعلق بالمشاركة بقوات، أود القول إن بلدان الجماعة التالية قد تعهدت بالمساهمة بقوات في البعثة وهي: بنن، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، سيراليون، غانا، غينيا، غينيابيساو، كوت ديفوار، ليبريا، النيجر، نيجيريا. وثمة عدد من البلدان الأفريقية الأخرى، التي وإن كانت دولا غير أعضاء في الجماعة، فإنها قد تعهدت بالمساهمة بقوات، أو بأشكال أخرى من أشكال الدعم، ومن ثم أبانت عن تضامن القارة الأفريقية الكبير بشأن هذه المسألة. تشمل تلك البلدان، من بين بلدان أخرى، بوروندي وتشاد وتنزانيا وجنوب أفريقيا ورواندا .

من الناحية العملية، أود أن أبلغ المجلس أنه، بأوامر من الرئيس الحسن واتارا، سافرت بعثة بقيادة وزير خارجية كوت ديفوار إلى باماكو أمس، من أجل دعم وتشجيع قوات الجماعة المنتشرة في البعثة. وزار الوفد أيضا القوات الفرنسية، وعقد اجتماع عمل مع قيادة البعثة، والتقى بالقوات المتواجدة هناك بالفعل، وهي قوات من بنن وتوغو السنغال ونيجيريا . وبالنظر إلى كل الإعلانات الصادرة، فإن مجمل عدد أفراد البعثة، الذي كان من المقرر أن يكون ٣٣٠٠ جندي، يمكن أن يتضاعف. لكن لم يجر حتى الآن إلا نشر ٩٤٦ جنديا.

وأظهرت الزيارة الميدانية ثلاث مصاعب أساسية، كما أشار إلى ذلك السيد فيلتمان. أولا، لم يجر بعد وضع ميزانية للبعثة، بالنظر إلى أن المساهمات غير متوفرة بعد. ثانيا، ليس لدى قائد قوات البعثة الموارد اللازمة لعملها بشكل سلس. ثالثا، ليس لدى البعثة الدعم اللوجستي الذي تحتاجه من أجل الانتشار خارج باماكو، بينما يتعين نشر قوات البعثة بسرعة من أجل تدعيم القوات المالية والفرنسية في الأماكن التي جرى تحريرها من الإرهابيين.

ونظرا لخطورة الحالة في مالي والمنطقة دون الإقليمية، توجه الجماعة من ثم انتباه مجلس الأمن إلى الحاجة الحيوية لجعل حزمة الدعم المالي واللوجستي العاجل متاحة، وفقا لما طلبه رئيس مفوضية الجماعة، في رسالته المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير، التي أحيلت إلى الأمين العام والمجلس بوصفها وثيقة رسمية.

بدافع الاحتياجات الملحة التي نشأت في مسرح العمليات في مالي، جدد الاتحاد الأفريقي والجماعة، على النحو الوارد في النشرة الصحفية الصادرة عن الاتحاد الأفريقي المؤرخة ١١

كانون الثاني/يناير، طلبهما من المجلس أن يأذن بالتمويل الطارئ من خلال إسهامات الأمم المتحدة، بغية إتاحة الانتشار السريع للبعثة، والتنفيذ الفعال للعمليات. وتتخذ الجماعة، من جانبها، تدابير داخلية لتقدم إسهامها بغية التعامل مع الحالة.

وعلاوة على ذلك، تعتمد الجماعة على النوايا الحسنة للجميع من أجل القيام بدور نشط، والتعهد بالتزامات خلال مؤتمر المانحين المقرر عقده في أديس أبابا في ٢٩ كانون الثاني/يناير، من أجل تعبئة الموارد المالية واللوجستية والمادية الضرورية لتسريع نشر فعال وفعلي للبعثة. بالنيابة عن رئيس الجماعة، أود تجديد النداء الموجه إلى الأمين العام بأن يواصل شخصيا المشاركة، بغية إتاحة حزمة الدعم اللوجستي والمالي للبعثة بشكل عاجل. لذلك، تود الجماعة أن يتمكن الأمين العام من الحضور شخصيا والمشاركة في رئاسة مؤتمر المانحين، بالنظر إلى أهمية ذلك الاجتماع بالنسبة للقارة الأفريقية ككل. وفي ذلك الصدد، نحن مقتنعون بأن الحضور الفعلي للأمين العام في ذلك المؤتمر الهام للمانحين لن يضمن فحسب التعريف به، بل من شأنه قبل كل شيء ضمان نجاحه.

وفي الختام، وكما أكد ذلك الرئيس واتارا في مؤتمر القمة الذي عقد خلال الأسبوع الماضي في أبيجان، فرض التدخل العسكري والمسار الحالي للأحداث علينا، بينما كانت جميع جهود الجماعة والاتحاد الأفريقي تركز على إيجاد حل سياسي بين الأطراف المالية، كجزء من محادثات واغادوغو والجزائر العاصمة، وفي سياق القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢).

ولذلك تذكر الجماعة بشدة السلطات الانتقالية في مالي بضرورة الامتثال للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجماعة وتلك الصادرة عن الاتحاد الأفريقي، لأنها ترسم خريطة الطريق الانتقالية التي ستتيح عقد الانتخابات الرئاسية طبقا لجدول زمني معين، بدعم من المجتمع الدولي. وفي ضوء ذلك، تود الجماعة أن تكرر تأكيدها بأنه لا يمكن لقوى الإرهاب استغلال مسألتي الطوارق وشمال مالي . ويجب تفادي أي خلط بين الطوارق والإرهابيين المتاجرين بالمخدرات، ويتعين تناول مسألة إيجاد حل للأسباب الكامنة بطريقة واقعية. من ثم، يجب على حكومة مالي أن تقوم، بالتعاون مع الجماعة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجميع الشركاء، بتهيئة الظروف من أجل إجراء حوار وطني حقيقي، مع جميع مكونات الوطن، بما في ذلك ممثلو المجموعات المحلية في شمال مالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية في المجلس اليوم، بشأن الحالة المأساوية التي يعيشها شعب مالي. ونود أيضا أن نشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية. كما نود أيضا أن نشكر الممثل الدائم لمالي، السفير عمر داو، على المعلومات الإضافية التي تفضل بعرضها على هذه الهيئة.

يؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي أدلى به للتو السفير يوسوفو بامبا، الممثل الدائم لكوت ديفوار، بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا .

إن مالي ضحية لعدوان يصاحبه عنف خطير ومرفوض يطال شعبها. ذلك البلد الشقيق، الذي لا شك في أنه يمر بأحلك الفترات التاريخية في تاريخه الحافل، سيعاني إلى الأبد من تدمير جزء من إرثه الثقافي والديني على أيدي عصابات ظلامية. وهذه الأعمال الملتوية، التي تتستر بشكل مخادع بعباءة الدين، تشكل تهديدا خطيرا لسلم وأمن مجمل منطقة غرب أفريقيا، بل والعالم بأسره.

ولفهم طابع ونطاق المؤامرة النكراء التي تدبّر في المنطقة، أود أن أدعو جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وبخاصة الدول الأعضاء في هذه الهيئة، إلى الانتباه إلى عدد الجماعات الإسلامية المشاركة في الحرب الدائرة في مالي. فهناك ما يقرب من ١٠ جماعات تلحق الأضرار في إفلات تام من العقاب بتلك المنطقة. وهي تسعى إلى تحويل مالي إلى مركز للإرهاب المرتبط بالمخدرات، ولجميع أنواع التهريب في أفريقيا وخارجها.

وعلى ذلك الأساس، ينبغي لنا أن نفهم التدخل السريع ونرحب به من قبل أحد حلفاء مالي التاريخيين – فرنسا – بناء على طلب من ذلك البلد، وبدعم من بلدان المنطقة دون الإقليمية، من أجل وقف وإحباط الهجوم الذي شنه الجهاديون على المراكز الحضرية الكبيرة في البلد. وفي حين سمح التدخل الفرنسي بالفعل باستعادة الجيش المالي لمدينتي كونا وديابالي، فإن من شأن نشر القوات الأفريقية الذي تم تأكيده أثناء مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود مؤخرا، أن يسهم بطريقة حاسمة في زيادة وتيرة العمليات الرامية إلى استعادة السيطرة على شمال مالي.

وأود أن أرحب هنا بالقرار الذي اتخذته تشاد – البلد الشقيق، الذي أراد، على الرغم من عدم عضويته في الجماعة، تقاسم هذا العبء الثقيل، عن طريق نشر وحدة عسكرية كبيرة. ويمثل هذا دليلا قاطعا على تنامي التضامن الدولي كما يبدو في دعم هذه الحملة على الإرهاب الدولي.

ونشرت الجماعة الاقتصادية، من جانبها، مئات من عناصر تمكين القوة بالفعل، على أن تنضم إليها عناصر أخرى لإكمال قوة بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، التي يتنبأ أن يزيد عدد قواتها على ٠٠٠ ٥ فرد.

ولكي تظل السنغال وفية لمُثُل تضامنها على الصعيد الإقليمي، ونظرا للعلاقات التاريخية والثقافية والسياسية التي تربطها بمالي، فستنشر وحدة تضم ٥٠٠ جندي وتتألف من عنصر قيادي وبطارية مدفعية وسرية مهندسين، وهي سرية للدعم والقيادة وتوفير الخدمات، إلى جانب سرية آلية. وبالإضافة إلى ذلك، ستشغل السنغال –في إطار مشاركتها في بعثة الدعم – تسعة من مراكز القيادة، يوجد سبعة منها بالفعل في باماكو. وقد أرسلت مجموعة أولية من عناصر تمكين القوة إلى الميدان في ٢٠ كانون الثاني/يناير بهدف التجهيز لوصول بقية أفراد الوحدة.

وقد أظهر مجلس الأمن – منذ بداية الأزمة في مالي – استعداده لإيجاد حلول مناسبة للأزمة على نحو جدير بالثناء، كما يتضح من خلال البيانات والقرارات العديدة التي اتخذها في هذا الشأن، وآخرها القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الذي أذن بنشر قوة عسكرية تحت قيادة أفريقية. ويرحب بلدي بالموقف الإيجابي من جميع أعضاء المجلس فيالتصدي لمخاطر التهديد الإرهابي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة التي تتيحها هذه الإحاطة الإعلامية لكي أدعو جميع الدول المحبة للسلام – التي أظهرت تفانيا في كبح التهديد الإرهابي لبعض الوقت حتى الآن – إلى دعم وتمويل وتسليح القوات الأفريقية المشاركة في مسرح العمليات. وفي ذلك الصدد، فإن من المؤكد أن يكون مؤتمر الجهات المانحة لمالي، المقرر عقده في ٢٩ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا، لحظة فاصلة من شأنها أن تقيس مدى تصميم المجتمع الدولي على مكافحة تلك الآفة.

ختاما، أود أن أؤكد على أن خطورة الحالة في مالي تقتضي – بل تستلزم – رد فعل يتناسب مع التهديد الذي يلوح في أفق منطقة غير مستقرة بالفعل. ولا يزال يعتمد نجاح القوة الدولية إلى حد كبير على الدعم الذي يظهره مجتمع دولي مصمم ومتحد لشعب مالي كي يرى أن المُثل العليا، مثل السلام والحرية والعدالة،

تسود حقا في جميع أنحاء العالم.

إن أخذ الرهائن مؤخرا في مصفاة جزائرية للغاز الطبيعي على الحدود مع ليبيا دليل واضح على الأضرار الجانبية التي تلحقها المؤامرة الرامية إلى تحويل منطقة الساحل والصحراء إلى ملاذ جديد للإرهاب الدولي. وإذا سمحنا بحدوث ذلك، فلن يكون أي بلد أو منطقة أو قارة في مأمن.

الرئيس(تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد العلمي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكركم، السيد الرئيس، ونعرب عن تهانئنا لكم على إدراج الحالة في مالي في جدول أعمال المجلس في فترة قصيرة كهذه. ما يدل، وكأنما كان ذلك ضروريا، على التزام بلدكم بالتعامل مع جميع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم ويرحب بلدي بذلك.

لقد أراد الإرهابيون أخذ المجتمع الدولي على حين غرة، بهدف السيطرة على مالي بأسرها، وتحويلها إلى منصة إطلاق موثوق بها لشن عملياتهم في المنطقة دون الإقليمية، وفي جميع أنحاء العالم. وذلك أمر كان من الممكن رؤيته منذ وقت مبكر جدا – في نظر تشاد على الأقل – إذ كنا من بين أوائل الدول التي أكدت على الحاجة الملحة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير المناسبة للقضاء على هذا الشر قبل أن ينتشر في جميع أنحاء منطقة الساحل وخارجها .

وقد كان واضحا أن الحالة تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن، ليس في مالي والمنطقة دون الإقليمية فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. ومن شأن عدم التصرف على وجه السرعة أن يفتح الباب أمام اتساع نطاق الإرهاب والظلامية والجريمة المنظمة. وكان يتعين على المجتمع الدولي العمل من أجل ضمان الأمن الجماعي الذي كان تحت التهديد اليومي الذي تشكله هذه الآفة التي جعلت من مالي مركزا لها.

وعليه، فإن رئيس تشاد، فخامة السيد إدريس ديبي إتنو، لم يتردد في الثناء على فرنسا – وغيرها من الحلفاء الموضوعيين – لاستجابتهم على وجه السرعة للنداء الذي وجهه رئيس مالي بوقف تقدم الإرهابيين جنوبا في بلده. وعلاوة على ذلك، دعا الدول الأفريقية والمجتمع الدولي بأسره إلى دعم المبادرة المنقذة للحياة حقا التي اتخذها الجيش الفرنسي.

وتشير الحالة الجديدة الناشئة في مالي، جراء عزم الإرهابيين على توسيع نطاق احتلالهم إلى جنوب مالي، إلى أن التدخل الفرنسي مثال على التصرف بموجب القوة القاهرة وفقا لأحكام القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) يهدف، بطبيعة الحال، إلى ضمان إنشاء بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية على وجه السرعة، والتوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة في نهاية المطاف.

وقد قرر بلدي، في ذلك السياق، إرسال وحدة عسكرية قوامها ٢ ٠٠٠ جندي إلى مالي، وتتألف من مفرزة مشاة واحدة وكتيبتين للدعم. وبذلك فقد استجابت تشاد للطلب الذي قدمه رئيس دولة مالي، السيد ديونكوندا تراوري في ١٤ كانون الثاني/يناير، وللنداءات التي وجهها الاتحاد الأفريقي، والتي تم تأكيدها في الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير من مفوض الاتحاد الأفريقي لشؤون السلام والأمن، وفقا للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وقد أيدت الجمعية الوطنية في تشاد بالإجماع ذلك القرار الذي اتخذته حكومة تشاد، من قبل الأغلبية والمعارضة.

ويرحب وفد بلدي بالدعم الجماعي الذي أظهره أعضاء المجلس لفرنسا وللدول الأفريقية التي احتشدت لعما لمالي في هذه الظروف الصعبة. ويجب أن يتواصل ويُعزز ذلك الدعم الدبلوماسي لضمان عدم تمكن الإرهابيين من استغلال أي ضعف في إلحاحهم هذا.

علاوة على ذلك، على المستوى العملي، نحض المجتمع الدولي ككل، لا سيما الأمم المتحدة، على التعجيل بتقديم

الوسائل اللوجستية اللازمة، أي تخصيص ميزانية للدعم اللوجستي للقوات القادمة إلى مالي. بالإضافة إلى الحاجة الماسة إلى الدعم اللوجستي من الأمم المتحدة، فإن بعثة الدعم الدولي في مالي التي تقودها أفريقيا بحاجة أيضاً إلى الدعم المالي اللازم لكي تتمكن من تنفيذ مهامها بنجاح.

وهذا ما حدا ببلدي إلى مناشدة كل من الأمين العام ومفوضية الاتحاد الأفريقي. تأمل أفريقيا أن يعبر المجتمع الدولي تعبيراً عملياً عن تضامنه على وجه السرعة وأن يأخذ ذلك شكل المساعدات اللوجستية، على النحو الذي سيتفق عليه خلال مؤتمر المانحين المقرر عقده في أديس أبابا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وفقا للفقرة ٢٢ من القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاسو.

سيد كوغدا (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة العامة بشأن الحالة في مالي.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن مفوضية الاتحاد الأفريقي وممثل رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لقد اتخذت الأزمة التي تعيشها مالي منذ عدة أشهر للأسف منحى مثيراً قبل بضعة أسابيع حين شنت الجماعات المسلحة هجمات تهدف بها إلى الاستيلاء على الجزء الجنوبي من البلد، على الرغم من التحذيرات التي وجهها المجتمع الدولي والدعوة إلى الحوار من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة.

أعرب وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مالي، رئيس بوركينا فاسو، فخامة السيد بليز كومباوري، عن أسفه لانتهاك الأطراف المالية التزاماتها التي قطعتها في الاجتماع المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في واغادوغو، وأدان استئناف الأعمال العدائية.

لقد انتهكت جماعة أنصار الدين المسلحة، بقرارها الانضمام إلى القوات الإرهابية والمتطرفة لمهاجمة الوحدات المالية في مدينة كونا، بشكل خطير الإعلان الذي صدر بشأن وقف الأعمال العدائية ونبذ الإرهاب، مما يهدد إمكانية الخروج من الأزمة عن طريق التفاوض.

و لم نعد بحاجة إلى الإسهاب في الحديث عن الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل مستمر بغية الإعداد معا للحوار بين حكومة مالي والحركات المتمردة في الشمال، التيتعهدت بقطع كل صلاتهابالجماعات الإرهابية. طوال عملية الحوار السياسي، أوضح وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والوسيط المشارك، فخامة السيد غودلك إيبيلي جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، بصبر وبحزم لمختلف الأطراف، بما في ذلك جماعة أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد، الفائدة من إجراء مفاوضات صريحة بشأن المظالم الموضوعية، الأمر الذي من شأنه أن يحفظ وحدة مالي وسلامة أراضيها ويغني عن استخدام القوة.

لكن للأسف، فإن ما حدث من تخلٍ عن الحوار من جانب واحد ورفض بعض الأطراف الوفاء بالتزاماتها، بخاصة جماعة أنصار الدين، لم يترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي أي خيار سوى استخدام القوة ضد الجماعات المتطرفة التي أثبتت أنها لا تتحلى بما يكفي من حسن النية.

يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليشكر فرنسا على سرعة استجابتها لطلب مالي احتواءَ تقدم الجماعات الإرهابية. ترحب بوركينا فاسو بالقرار الشجاع الذي اتخذه الرئيس الفرنسي، فخامة السيد فرانسوا هولاند، بتوفير الدعم السريع والحاسم لاستعادة السلام والاستقرار في مالي، وبالتالي في المنطقة برمتها.

تدعو بوركينا فاسو المجتمع الدولي إلى أن ينفذ فوراً القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) الذي يأذن بنشر بعثة الدعم الدولي الأفريقية في مالي، وذلك بتقديم الدعم لمساعدة فرنسا في ما تقوم به من إجراءات على أرض الواقع، بخاصة من خلال الدعم اللوجستي العسكري، والتعجيل بإنشاء الصندوق الاستئماني.

بالنسبة لبوركينا فاسو، يجري تنفيذ ما أعلِن عنه من نشر كتيبة مؤلفة من ٥٠٠ فرد في مالي إلى جانب قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. علاوة على ذلك، نُشرت قوة قوامها ألف فرد على طول الحدود مع مالي من أجل منع تسلل الجماعات الإرهابية الهاربة.

في الختام، لن تدخر بوركينا فاسو جهدا في تقديم الدعم لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله واستعادة سلامة أراضي مالي. وتؤكد بوركينا فاسو استعدادها، بعد استقرار الحالة، للعمل على تعزيز الحوار وفعالية سير العملية السياسية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وإرساء السلام الدائم في مالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النيجر.

السيد بوريما (النيجر) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن سرور وفدي وهو يراكم تترأسون، سيدي الرئيس، مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، ونتقدم إليكم بالتهنئة الحارة. وأود أيضا أن أشكركم على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية، التي تتيح لنا فرصة مثلى لمناقشة مسألة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لنا جميعا، ألا هي الحالة في مالي. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

تظهر هذه الإحاطة الإعلامية، التي تأتي في أعقاب مناقشة وزارية عامة بشأن موضوع استخدام النهج الشامل في مكافحة الإرهاب (انظر S /PV.6900) عقدت في ١٥ كانون الثاني/يناير خلال رئاستكم، مرة أخرى الأهمية الكبيرة التي تولونها أنتم، سيدي الرئيس، وبلدكم، لمسألة السلام والأمن، لا سيما في منطقة الساحل.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكوت ديفوار باسم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك البيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي. أود أن أدلي ببضعة تعليقات خاصة بي إضافة إلى ما ذكراه.

لقد طال أمد الحالة في مالي أكثر مما ينبغي. وما كان لذلك أن يحدث، إذ إن أعين المجتمع الدولي ظلت مركزة منذ فترة طويلة على التهديدات التي ما برحت تخيم على منطقة الساحل بأسرها في أعقاب الأزمة في ليبيا. وفي الواقع، كانت البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتقييم أثر الأزمة في ليبيا على بلدان المنطقة بالغة الشمول في تشخيصها، بل قدمت توصيات معقولة.

وفي الوقت نفسه، كان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الحالة في مالي، المعقود بمبادرة من الأمين العام، أيضاً شديد الوضوح فيما يتعلق بضرورة التعامل بفعالية وبصورة شاملة، وقبل كل شيء بسرعة، مع المشاكل القائمة في تلك المنطقة بصفة عامة وفي مالي بصفة خاصة للحؤول دون أن تصبح الحالة أخطر مما هي عليه.

لقد اهتم الجميع بالتأكيد بالحالة، بتشجيع من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والجهات المعنية الأخرى. ومع ذلك، فإن النهج المتعقل والشديد النعومة، بدلا من أن يؤدي إلى تسوية سلمية، بدا وكأنه، على العكس، قد شجع الجماعات المسلحة، التي تصرفت، في ظل الأزمة الدستورية، بسرعة لتعزز سيطرتها على شمال مالي بأكمله.

لا بد أنها رأت في رد فعل الأمم المتحدة التدريجي من خلال القرارات المتعاقبة ٢٠٥٦(٢٠١٢) في ٥ تموز/يوليه، و ٢٠٧١ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٠٨٥ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، دليلاً على الافتقار إلى العزم على التصدي لنواياهم المكيافيلية، ولذلك تجرؤوا على التمادي والتقدم جنوباً واحتلال البلد كله في نهاية الأمر.

ولولا الاجراءات السريعة والمفيدة التي اتخذها فرنسا، التي أدركت بسرعة الآثار المترتبة على سقوط مدينة كونا في أيدي الجماعات المسلحة، لكانت الحالة اليوم تختلف اختلافا كبيرا. ولهذا يجب على المجتمع الدولي بأسره، شأن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن يشيد بتدخل فرنسا، التي أوقفت حالة كان سيكون من الصعب جدا معالجتها. ويجب أيضا أن يقدم الدعم الفعال وفي حينه للجهود المشتركة التي تبذلها قوات مالي وفرنسا.

وبالإضافة إلى الشرعية والقانونية التي يسبغها عليه الطلب العاجل الذي قدمته سلطات مالي بموجب الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد عملا بالمادة ٥١، التي تكرس المبدأ المعترف به عالميا المتمثل في الحق في الدفاع عن النفس بصورة فردية أو جماعية، فإن تدخل فرنسا يتماشى، في رأينا، مع روح القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، الذي لا يستهدف في نهاية المطاف سوى استعادة السلامة الإقليمية لمالي – وهي أحد الشروط المسبقة الأساسية لتنفيذ أحكام القرار الأخرى.

وبنفس تلك الروح أذن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بنشر القوة الدولية، لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، وتشارك البلدان المجاورة والصديقة في هذا السياق.

ومن جانبها، سوف تشارك النيجر، التي تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في مالي، في البعثة، وفي الواقع، فإن نائب قائد القوة هو فريق أول من النيجر. وزادت النيجر أيضا في الآونة الأخيرة قوام قواتها من ٥٠٠ فرد إلى ٦٥٠ فردا. ولا بد لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أنه جرى استيفاء جميع الإجراءات الدستورية وأن الوحدة جاهزة للذهاب إلى مالي. وزارها صباح اليوم، قبل نشرها الوشيك، رئيس الجمهورية، قائد الدولة والجيش، فخامة السيد محمد إيسوفو، الذي لم يفتر التزامه الراسخ تجاه مالي منذ بداية الأزمة.

ويرحب بلدي ببيانات الإعراب عن التضامن مع مالي، التي تتزايد أعدادها والذي سيتضح طابعه ونطاقه في مؤتمر المانحين المقرر عقده في أديس أبابا في ٢٩ كانون الثاني/يناير وفي اجتماع مجموعة الدعم والمتابعة الدولية، الذي سيستضيفه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ٥ شباط/فبراير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية) : أود أن أبدأ، سيدي، بتوجيه أحر التهنئة، مرة أخرى، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن مالي، التي تعقد في مرحلة حاسمة من تاريخ البلد. وبالإضافة إلى مالي، فإن الأزمة تؤثر على الاستقرار في منطقة الساحل برمتها وغرب أفريقيا والقارة ككل، بل والعالم بأسره. وأود أيضا أن أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن الحالة.

منذ وقع شمال مالي تحت سيطرة الجماعات الأصولية، شهد العالم بأسره حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق لإنسان وتدمير التراث الثقافي في ذلك البلد. يشكل هذا التراث جزءا من الذاكرة التاريخية لأفريقيا، وقررت اليونسكو بحق أنه تراث للبشرية جمعاء، ودعت إلى تعبئة الموارد لاستعادة المواقع التي تم تدميرها.

ونشيد بجميع الوكالات والشركاء، وذوي النوايا الحسنة الذين يسعون إلى تقديم المعونة الإنسانية إلى الشعوب المتضررة من الأزمة، ولا سيما اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

إن تطور الحالة في مالي بدد أي شكوك بشأن طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها مالي. إن الأزمة في هذا البلد نتيجة لا يمكن إنكارها لسقوط النظام الليبي السابق وخاصة نتيجة تدفق عناصر الهيمنة الخارجية التي تحتفظ بعلاقات مع الشبكات الإجرامية والمتطرفين الدينيين، الذين يسعون إلى إخضاع دولة حرة ومستقلة عن طريق استغلال مجموعة فرعية صغيرة تابعة لإحدى الأقليات العرقية.

ومنذ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أظهرت بوضوح أنها من الإرهابيين، وأوضحت طابع التهديد الذي تشكله لدولة مالي. وبالإضافة إلى أفعالها في مالي، هاجمت في الأيام الأخيرة الهياكل الأساسية الحيوية في الجزائر، وتسببت في مقتل الضحايا الأبرياء الذين احتجزوا رهائن عقابا لذلك البلد على دعمه للجهود التي تبذل ضد الإرهابيين في مالي. وهنا تود بنن أن تعرب عن تعازيها إلى أسر ضحايا ذلك الهجوم، بمن فيهم الرهائن، الذين قتل عشرات منهم على أيدي الإرهابيين.

ليس هناك شك في أن مالي ستتعافى من هذه الحالة. سوف تنهض مرة أخرى لتحي الذكرى الجليلة لأبنائها وأصدقائها الذين قضوا نحبهم في ميدان المعركة للحيلولة دون وقوع البلد في أيدي الإرهابيين. وفي الواقع، فإن مالي دولة عضو في مجتمع الأنظمة الديمقراطية وحيث وضع واعتمد إعلان باماكو، الذي حدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ مفهوما مشتركا للديمقراطية في البلدان الناطقة بالفرنسية.

وترى بنن، أن مالي دولة علمانية، وتود أن تظل علمانية. لحدود مالي متاريس منيعة شكلها احترام جيرانها لمبدأ حرمة الحدود، وهو مبدأ عزيز جدا على الاتحاد الأفريقي، واعتراف المجتع الدولي بسلامة مالي الإقليمية.

لمالي أن تعول على تضامن دول أفريقيا عموما وخاصة دول غرب أفريقيا، التي تلتزم التزاما قويا بالتكامل الإقليمي والدفاع المتبادل فيما بين بلدانها الأعضاء.

لم يهتز إيمان بنن في أي وقت بأن العالم الحر لن يدع باماكو تقع في أيدي شبكة للجريمة عبر الوطنية تتخفى في أشكال مختلفة. وأكد رئيس جمهورية بنن، فخامة السيد بوني يايي، مجددا الاعتقاد بقدرة المجتمع الدولي على إظهار الحسم اللازم في ما يتعلق بالتهديد المتزايد للتعصب الديني والأصولية المتطرفة، التي تغذي الإرهاب، الذي يلتمس ملاذا آمنا في مالي.

ونود أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا العميق لفرنسا، الشريك الأقرب تاريخيا لمالي خارج القارة. ففي اللحظة الحاسمة، هبت فرنسا، من خلال تدخل قوي، لمساعدة دولة مالي بناء على طلب سلطاتها الشرعية. وقد هبت لمساعدة أفريقيا بعد ساعات قليلة من النداء العاجل الذي أطلقه الرئيس يايي، بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي، في مواجهة الأعداد المتزايدة من مقاتلي الجماعات الإجرامية المسلحة التي كانت تتقدم صوب باماكو.

وأسفر تدخل فرنسا عن حشد قوة عسكرية تتماشى مع حجم التهديد الذي يلوح في أفق مالي وأوقف تقدم المعتدين ومهد الطريق أمام وصول القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تشكل جزءا من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وقد جعل الوضع الناشئ الحالة في مالي شديدة الإلحاح، مما يتطلب زيادة فورية في حجم البعثة مع الأخذ في الاعتبار أنها قوة دولية مفتوحة أمام جميع المساهمات من البلدان الأفريقية الأخرى التي ترغب في المشاركة في القضاء على مارد الإرهاب في منطقة الساحل.

ونشكر البلدان التي تقدم الدعم اللوجستي لانتشار قوات الجماعة الاقتصادية والاتحاد الافريقي. وبعثة الدعم الدولية يجب أن تكون قادرة على الانتشار السريع بكامل طاقتها، من حيث

القوات والمعدات، من أجل فرض نفسها على أرض الواقع في مواجهة الجماعات الإرهابية في ظل الدعم المستمر من قبل فرنسا وجميع بلدان العالم الحر التي تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة.

وبالنسبة لنا، فإن بدء الحملة العسكرية مأذون به تماما بموجب القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وينبغي للأمم المتحدة أن تزود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية على الفور بحزمة الدعم اللوجستي والمالي ودعم المعدات المنصوص عليها في القرار وينبغي أن تمول تنفيذ موارد المنظمة المخصصة والموارد الأخرى المتاحة قبل مؤتمر المانحين المتوقع أن يساعد على إنشاء الصندوق الاستئماني، عملا بالفقرة ٢٢ من القرار.

وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على مقترحاته ذات الصلة إلى مجلس الأمن، والتي جرت إحاطتنا علما بها هنا. ونحثه على العمل بناء على أنسب الخيارات للاستجابة للحالة الملحة في الميدان كي لا يعرض نقص الموارد والمساعدة حياة الجنود المنتشرين للخطر. ونشجع فرنسا على الاحتفاظ بوجودها النشط على أرض الواقع والإبقاء على مركزها الهجومي لمنع الجماعات الإرهابية من استعادة زمام المبادرة.

وفي ضوء ما تقدم، ينبغي تعقب قادة هذه الجماعات، الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والعثور عليهم وتقديمهم للعدالة الدولية لمحاكمتهم على جرائمهم البشعة. وفضلا عن الحملة العسكرية في مالي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لقطع خطوط إمداد وقنوات تمويل الجماعات الإرهابية الثائرة في الصحراء الكبرى وينبغي وضع حد للاتجار الذي ترتزق منه.

وقد قررت بنن المشاركة بنشاط في بعثة الدعم الدولية عن طريق إتاحة عناصر قواتها المسلحة الأكثر خبرة بالمعارك. وفي هذه القاعة، توجه بنن نداء عاجلا من أجل التضامن الدولي، وخاصة الدعم المادي والمالي من جميع البلدان المحبة للسلام والعدالة ومن أجل أن تتعاون قوات الدول الأفريقية، الجاري نشرها، في أقرب وقت ممكن مع القوات الفرنسية والقوات المسلحة لمالي.

والنجاح السريع للعمل العسكري الجاري سيمكن من إطلاق العملية الديمقراطية التي ستؤدي إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة مفتوحة أمام جميع أبناء مالي، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، عملا بالقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). ويجب على الأمم المتحدة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لدعم هذه الحملة وللتحضير للعملية السياسية التي ستعقب ذلك. ويرحب وفد بلدي بنشر الفريق المتقدم لبعثة الأمم المتحدة السياسية. وينبغي إدارة العملية السياسية مع الاحترام الشديد للولاء الوطني الذي تدين به جميع الطوائف التي تتألف منها مالي للأمة المالية ولشمولها المتزايد، وذلك مع المراعاة الكاملة لتأثيرها في ما يتعلق بالتركيبة الديمغرافية للبلد.

ويجب على الأمم المتحدة أن تضمن محاسبة الإرهابيين على أفعالهم أمام هيئة قضائية دولية مناسبة. وإلى جانب الحملة العسكرية، لا بد من مضاعفة الجهود لتعزيز الحوار على مستوى تحالف الأمم المتحدة للحضارات من أجل التصدي لجميع أنواع التعصب والأصولية.

وبهذه الطريقة، يمكننا منع ظهور ممارسات العصور الماضية مجددا من أجل تعزيز تقدم البشرية في الدفاع عن القيم المشتركة المتمثلة في احترام كرامة وسلامة الفرد من أجل الصالح العام للدول والشعوب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة الهامة للغاية. وأود أيضا أن أهنئكم على افتتاحكم أمس لمعرض ٥٢ عاما من خدمة باكستان للمجتمع الدولي من

خلال جهودها لحفظ السلام. ونحن لا نتخلف عنكم كثيرا في هذا المجال. فنحن نشارك في بعثات حفظ السلام منذ ٥٢ سنة. وسنواصل القيام بذلك، ما دامت الظروف مواتية.

ونود أن نشيد إشادة صادقة بالسيد فيلتمان وأن نهنئه على الرسالة الشاملة التي بعث بها إلى المجتمع الدولي اليوم. ونحن نشكره على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها بشأن الوضع التعس في مالي. كما نشكره على ذكر الخسائر في أرواح جنودنا، الذين يتعرضون لهجوم وحشي من قبل الإرهابيين بسبب قرار الانتشار في مالي. وهذا هو الثمن الذي نحن مستعدون لدفعه ولن نتهرب من مسؤوليتنا تجاه مالي أو أي بلد آخر في المنطقة.

وأود أن أشكر الممثل الدائم لكوت ديفوار على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في مالي بحكم رئاسة بلده للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونود أيضا أن نهنئ ونشكر المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة على تقديمه لرؤية الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في مالي.

وهذه جلسة حسنة التوقيت للغاية لأنها تأتي بعد أيام فقط من انعقاد الدورة الاستثنائية لهيئة رؤساء الدول والحكومات التابعة للجماعة الاقتصادية في أبيدجان في ١٩ كانون الثاني/يناير. ونود على وجه الخصوص توجيه الانتباه إلى البيان الختامي لذلك الاجتماع لأهميته المحورية لحل الأزمة في مالي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تعازينا القلبية لحكومة وشعب الجزائر للخسائر في الأرواح في صفوف كل من الرهائن الأبرياء وأفراد قوات الأمن في الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع مؤخرا في محطة الغاز في عين أمناس. وإذ ندين بشدة أعمال العنف الطائشة واللاإنسانية هذه، فإن نيجيريا تقف إلى جانب غيرها من أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة البلدان التي فقدت بعض رعاياها في الحادث المروع. وهذه الأعمال تذكرنا للأسف بأن آفة الإرهاب لا تزال تشكل تحديا مستمرا وبأنه لا يوجد بلد في مأمن من مخالبها الخبيثة.

بينما نعرب عن مواساتنا العميقة وتعازينا الحارة للأسر المكلومة والمصدومة، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد بأن لمجلس الأمن دورامحوريا يتعين عليه القام به، من أجل المضي قدما بإجراءاتنا الجماعية الرامية للتصدي للإرهاب العالمي.

و لا تزال مكافحة الإرهاب تشكل أولوية قصوى بالنسبة لنيجيريا، على الصعيد الداخلي وعبر المنطقة دون الإقليمية على حد سواء. ونقر أيضا بالتهديد المروع الذي تواجهه مالي الآن جراء الجماعات الإرهابية والمقاتلين المسلحين. كجزء من الجهد الدولي المبذول من أجل تحرير مالي من هذا التهديد والخطر، شرعت نيجيريا في النشر السريع لـ ١ ٢٠٠ جندي في إطار مساهمتها في بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية . ونحيط علما بارتياح بأن باقي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، قد قررت أيضا المساهمة بقوات، دعما لجهود جيش مالي الرامية إلى تخليص بلده من تهديد الإرهابيين والمتطرفين.

كما جرت الإشارة إلى ذلك من قبل، أقروافق رؤساء دول وحكومات الجماعة على قيادة اللواء شيهو عثمان عبد القادر من الجيش النيجيري للبعثة، خلال اجتماعهم الأخير الذي عقدوه في أبيدجان. ومن المهم التأكيد على حقيقة أن توفير ضابط عسكري نيجيري لقيادة البعثة، والمساعدة المالية التي تقدمها نيجيريا لمالي، فضلا عن دور الرئيس غودلك إيبيل جوناثان، كوسيط مرافق في مالي، إلى جانب الرئيس بليز كومباوري من بوركينا فاسو، ما هي إلا انعكاس لقلقنا واهتمامنا العميقين بالحالة الأمنية في مالي، والمنطقة دون الإقليمية ككل.

وتتوافق إجراءات نيجيريا مع قرار مجلس الأمن المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير والقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، اللذين يدعوان إلى النشر السريع للبعثة، وتعزيز الدعم الدولي لمالي.

وترغب نيجيريا في إيجاد حل سلمي لجميع المنازعات. بالفعل، اضطلع الرئيس غودلك إيبيل جوناثان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ببعثة إلى باماكو من أجل الاجتماع بجميع الأطراف، وتعزيز الحوار. ولكن في الحالات التي لا يسمح فيها، أو لا يتوفر فيها مجال للمصالحة، للأسف، فإن استخدام القوة يصبح بالفعل حتميا وضروريا.

إن إجراءاتنا التي اتخذناها في مالي تتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، ومن ثم فليست بحاجة إلى تبرير أو دفاع. كما نتقيد أيضا بالمعايير والمبادئ التي تقوم عليها بروتوكولات تجمعنا الإقليمي المتمثل في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بخصوص الأمن الجماعي وحماية السلامة الإقليمية للدول الأعضاء. لقد ذهبنا إلى مالي لمساعدة جيشها على تحرير أراضي مالي والدفاع عن سلامتها الإقليمية واستقلالها ووحدتها.

عدا كل تلك الاعتبارات، نود أن نؤكد على حقيقة تجاهل أو إهمال المجتمع الدولي لمنطقة الساحل وبلدان مثل مالي لفترة طويلة. ولم تصبح معاناة شعبها وتدهور الحالة الأمنية فيها جديرة باهتمام العالم إلا بعد أن تفاقمت الأمور، وفات أوان التعامل معها بشكل سلمي. ودارت المناقشة التي عقدها مجلس الأمن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر S/PV.6882) والاجتماع الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل الذي عقده الأمين العام في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في رأينا، في الواقع حول إهمال منطقة الساحل أكثر من أي شيئ آخر. ووجه الأمين العام باستمرار الانتباه إلى الحالة في المنطقة، وكان لديه بعد نظر وضع به استراتيجية إقليمية متكاملة لمنطقة الساحل. وعكس تعيينه للسيد رومانو برودي بوصفه مبعوثا خاصا له إلى منطقة الساحل أيضا قلقه.

وتشتد الحاجة في منطقة الساحل بأسرها إلى تقديم مساعدات إنسانية كافية وسريعة ومناسبة من حيث التوقيت. في الأجلين المتوسط والطويل، توجد حاجة ماسة في المنطقة إلى اتخاذ مبادرات بناء سلام منظمة وتعزيز إصلاح القطاع الأمني وبناء المؤسسات، بما في ذلك الحوكمة الرشيدة وترسيخ المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتمكين الشباب. وتقر من ثم نيجيريا بأن استخدام القوة، وإن كان ضروريا لمعالجة التهديد الإرهابي الفوري وانعدام الاستقرار في مالي والمنطقة بأسرها، لن يكون استراتيجية أو حلا في الأجل الطويل.

على المجتمع الدولي القيام بالمزيد. إن تعزيز التنمية الاقتصادية الموحدة، وزيادة المساعدة الإنمائية من شأنهما تمكين حكومات المنطقة من معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والصراعات. ستكون قادرة، على سبيل المثال، على معالجة شواغل مثل الفقر المدقع وآثار تغير المناخ والأمية المتفشية والبطالة، وحالة الاستياء العام بل وحتى النزعات الانفصالية، في حال ساعدها باقي العالم كما يجب ماليا وماديا. وسيساعد ذلك بلا شك على إحداث التماسك، وعلى التصدي للتطرف ودعوات العنف.

وفي ذلك الصدد، تود نيجيريا الحث على المشاركة النشطة لجميع الدول الأعضاء في مؤتمر المانحين، المقرر عقده في ٢٩ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا، لتمويل الصندوق الاستئماني الذي أنشئ بموجب الفقرة ٢٢ من القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). ويحدونا الأمل في أن يحشد مؤتمر المانحين جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل العمل بشكل متضافر، بغية تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التصدي للإرهاب ومعالجة حقوق الإنسان والشواغل الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية.

يود وفد بلدي أن يثني على الإسهامات الفريدة والقيمة لفرنسا وغيرها من البلدان، بما في ذلك النيجر، والبلد الشقيق تشاد، وتوغو والعديد من البلدان الأخرى التي تعهدت بالمساهمة بقوات، في هذا الجهد الشاق الذي يبذله المجتمع الدولي من

أجل استعادة سيادة مالي. إن الإجراء المحوري والمناسب من حيث التوقيت الذي اتخذته فرنسا، في ضوء الحالة الأمنية المتدهورة في مالي وفي سياق القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، شكل أحد الدروس الرئيسية عن القيمة الكبيرة التي يمكن لبلد بمفرده إضافتها للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ولا شك في أن أثر الجهود الفرنسية والإسهامات الكبيرة للعديد من البلدان فيمساعدة مالي في حل أزمتها الأمنية والمؤسسية، تؤكد بأن التعاون الوثيق والمنهجي بين الدول الأعضاء شرط ضروري مسبق واستراتيجية فعالة للتصدي للإرهاب.

ويحدونا الأمل في أن العالم سوف يتعهد بالتزام مماثل وإجراء تطلعي في معالجة باقي شواغل بلدان الساحل، وفيدعم الأمم المتحدة لتحقيق استراتيجية الأمين العام الإقليمية المتكاملة فيما يخص منطقة الساحل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس بعثة الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية الهامة والغنية بالمعلومات.

(تكلم بالفرنسية)

كما أشكر أيضا الممثل الدائم لمالي على بيانه الذي أدلى به اليوم.

إن الاتحاد الأوروبي يدين الأعمال التي قامت بها الجماعات الإرهابية والإجرامية ضد القوات المسلحة المالية، مهددة السلامة الإقليمية للبلد وسلامة شعبه. وفي ظل هذه الخلفية، وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحديدا القرارات ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٧١(٢٠١٢) ولا سيما ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد الجهود التي تبذلها المنطقة والمجتمع الدولي. إننا نرحب بالاستجابة السريعة من جانب فرنسا، بدعم من الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان الأفريقية، للطلب المقدم من رئيس مالي للمساعدة العسكرية ضد الجماعات الإرهابية والإجرامية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي النشر السريع لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، عملا بالقرار ٢٠٨٥(٢٠١٢)، ويكرر تأكيد التزامه بسرعة تقديم المساعدة المالية إلى البعثة، ولا سيما من خلال تعبئة مرفق السلام الأفريقي. والتحضيرات جارية لتقديم الدعمين المالي واللوجستي بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي أيضا المشاركة في مؤتمر المانحين المقرر عقده في ٢٩ كانون الثاني /يناير في أديس أبابا. ويتخذ الاتحاد الأوروبي، في ذلك السياق، رأيا إيجابيا فيما يتعلق بالرسالة الأخيرة للأمين العام عن مختلف الخيارات المتاحة لتوفير الدعم اللوجستي لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار على وجه الاستعجال فيما يتعلق بالإذن بإنشاء نظام قوي لتمويل البعثة.

وقد قرر الاتحاد الأوروبي – في استجابة لطلب مباشر من قبل السلطات المالية، ووفقا للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) – نشر بعثة تدريب بغرض توفير التدريب العسكري للقوات المسلحة في مالي. وقد عيّن العميد فرانسوا ليكوانتر قائدا للقوة. ومن المتوقع أن يصل فريق تقني أوّلي إلى باماكو في الأيام القادمة بهدف نشر البعثة في شباط/فبراير.

ويكتسي إحراز التقدم السياسي أهمية حاسمة لضمان تحقيق الاستقرار في مالي في الأجل الطويل. وفي ذلك الصدد، يطلب الاتحاد الأوروبي على نحو جدي إلى السلطات المالية أن تعمل على اعتماد وتنفيذ خريطة طريق لإعادة إرساء الديمقراطية والنظام الدستوري في البلد في أقرب وقت ممكن. ويشجع الاتحاد الأوروبي على إجراء حوار وطني شامل

ومفتوح لسكان الشمال ولسائر الجماعات التي رفضت الإرهاب، وتعترف بالسلامة الإقليمية للبلد. ويجب إصلاح الجيش وإخضاعه إلى سلطة مدنية. ويعتزم الاتحاد الأوروبي –عند الوفاء بتلك الشروط – استئناف تعاونه الإنمائي على نحو تدريجي، علاوة على صرف الأموال على وجه السرعة وفقا لجدول التمويل الزمني المقرر.

ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على الأهمية التي يوليها للتعاون الوثيق مع الجهود التي تبذلها مالي، فضلا عن الجهود الأخرى التي يبذلها الشركاء الإقليميون والدوليون. وعليه، يخطط الاتحاد الأوروبي، في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لعقد الاجتماع الوزاري المقبل في ٥ شباط/فبراير في بروكسل لفريق الدعم الدولي والمتابعة المعني بالحالة في مالي، على النحو الذي ذكره العديد من المتكلمين اليوم.

والاتحاد الأوروبي على استعداد لتعزيز دعمه دون تأخير لجهود المنظمات الإنسانية الرامية إلى مساعدة السكان في مالي وإلى المحتاجين في الدول المجاورة أيضا. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية التنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة الإنسانية تحت رعاية الأمم المتحدة، ويكرر دعوته إلى جميع الأطراف المعنيين بشأن السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين دون قيود، فضلا عن كفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى كفالة حماية السكان المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وينبغي إيلاء اهتمام خاص جدا لحالة الأطفال – ليس للذين يقيمون في مناطق القتال أو الذين يحملون الأسلحة فحسب، بل أيضا للذين تعثرت حياتهم اليومية بسبب التشريد القسري أو المشاكل الإنسانية. ويجب مساءلة جميع الأطراف والأفراد في مالي عن أفعالهم.

يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الحفاظ على الاستقرار في منطقة الساحل، ومنع انتقال الأثر السلبي إلى البلدان المجاورة. ويكرر الاتحاد الأوروبي في ذلك السياق التزامه بدعم البلدان المجاورة لمالي، في إطار استراتيجية منطقة الساحل، بهدف تعزيز الأمن والتنمية. تحقيقا لتلك الغاية، ينبغي تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل في وقت قريب جدا.

الرئيس(تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.